مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٩٢

الثلاثاء، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد أغيمان	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيد مايذن
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد شنغ جيشنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيدة نياكوي
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد باتيلي.

السيد باتيلي (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أشكركم على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علما بالتطورات الأخيرة في ليبيا.

منذ إحاطتي الأخيرة للمجلس في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.9162) واصلتُ مشاوراتي مع أصحاب المصلحة الليبيين من جميع أنحاء البلد، وكنت قد بدأتها منذ وصولي إلى طرابلس في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. خلال الفترة المشمولة بالتقرير تفاعلت مرات عديدة مع أعضاء المجلس الرئاسي والمجلس الأعلى للدولة وغيرهما من الجهات الفاعلة الرئيسية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، مذكرا بأن من مسؤوليتهم الأخلاقية والسياسية أن يعملوا بنشاط لاستعادة السلام والاستقرار في البلد بإيجاد حل ليبي – ليبي للأزمة.

كما شجعتهم على الحوار مع بعضهم البعض داخل وطنهم ليبيا، لأن من شأن ذلك أن يبعث رسالة واضحة إلى السكان عن جديتهم في حل خلافاتهم. ومن شأنه أيضا يبعث رسالة واضحة إلى المجتمع الدولي عن استعداد الليبيين بمختلف انتماءاتهم لتولي زمام أمرهم ومستقبلهم. وأوضحت أن الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على استعداد لدعم هذه الاجتماعات بصورة فعالة وأنني على استعداد لتوفير مساعيي الحميدة لدعمها.

في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر حضرت في طرابلس بناء على دعوة من الحكومة عملية محاكاة لتأمين الانتخابات الوطنية. وإذ أرحب بهذه الخطة باعتبارها مشجعة، فإن إجراء الانتخابات يتطلب جهودا أكثر استدامة في جميع المجالات ومن قبل جميع الأطراف الفاعلة من جميع المناطق. وتواصل البعثة من جانبها تقديم المساعدة التقنية إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لمواصلة الاستعداد للانتخابات بمجرد استيفاء الشروط السياسية والقانونية والأمنية اللازمة.

كما ترأست بالأمس بعثة مشتركة إلى سبها، في جنوب ليبيا، مع نائبي ومنسق الشؤون الإنسانية المقيم أتيحت لي خلالها الفرصة للقاء المسؤولين المحليين وزعماء القبائل والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني. وتأتي هذه الزيارة في أعقاب زيارات سابقة قمت بها إلى شرق البلد وغربه، وسبق لي أن قدمت تقريرا عنها.

ومنذ إحاطتي السابقة، بدأت أيضا التواصل مع ممثلي المجتمع الدولي في الميدان للاستماع إلى آرائهم وشواغلهم بشأن سبل المضي قدما في ليبيا. كما تشاورت في طرابلس مع مجموعة واسعة من الممثلين الإقليميين والدوليين لتبادل الآراء ومقارنة الملاحظات. وعلى هامش مؤتمر قمة جامعة الدول العربية المعقود في الجزائر العاصمة في الفترة من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، أتيحت لي الفرصة بصفتي عضوا في وفد الأمين العام، للاجتماع بعدد من المسؤولين رفيعي المستوى من البلدان المعنية في المنطقة. ودعا مؤتمر القمة في وثيقته الختامية إلى إنهاء الأزمة الليبية من خلال حل يقوده الليبيون ويحقق التطلع الشعبي إلى الانتخابات في أقرب وقت ممكن، الأمر الذي أرحب به. وأعتزم المتابعة خلال الأيام المقبلة بالقيام بزيارات إلى بعض الجهات الفاعلة الخارجية الرئيسية في المنطقة.

ويبدو أن هناك اتفاقا واسع النطاق على أن المؤسسات الليبية تواجه أزمة شرعية خطيرة وأن استعادة تلك الشرعية في جميع

المؤسسات أمر بالغ الأهمية. وهناك أيضا توافق في الآراء حول ضرورة تنسيق المبادرات الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف ووحدة الصف وراء جهود الأمم المتحدة. وسيكون دعم مجلس الأمن بالإجماع لتعظيم هذه الرسائل مع جميع الأطراف المعنية أمرا أساسيا إذا أردنا أن نمضي قدما.

كما أن التطلع الشعبي إلى السلام والاستقرار فضلا عن المؤسسات الشرعية واضح من تفاعلي مع الليبيين. بيد أن هناك إدراكا متزايدا لاستمرار بعض الجهات المؤسسية الفاعلة في عرقلة التقدم نحو الانتخابات. ولا بد من اختبار الإرادة السياسية الحقيقية لهذه الجهات الفاعلة إزاء الواقع ونحن نقترب من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر الذكرى السنوية الأولى لتأجيل الانتخابات والذكرى السابعة لتوقيع الاتفاق السياسي الليبي.

إن أي إطالة أكثر للفترة الانتقالية ستجعل البلد أكثر عرضة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني وربما تعرض البلد لخطر التقسيم. لذلك يجب علينا توحيد الجهود في تشجيع القادة الليبيين على العمل بعزم لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن. وأحث مجلس الأمن على توجيه رسالة لا لبس فيها إلى من يعرقلون الانتخابات تؤكد لهم أن أفعالهم هذه لن تمر بدون عواقب.

ويسرني أن أبلغ عن إحراز بعض التقدم على المسار الأمني. ففي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في سرت، عقدتُ اجتماعا للجنة العسكرية المشتركة ٥+٥، مكَّنَ من استئناف أنشطة اللجنة. وخلال ذلك الاجتماع المشترك، وهو الأول منذ عدة أشهر، وافقت اللجنة على إنشاء لجنة فرعية معنية بنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها، ومن المتوقع أن تركز تلك اللجنة على حصر الجماعات المسلحة في ليبيا وتصنيفها كخطوة رئيسية قبل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفي الوقت نفسه، لا يزال وقف إطلاق النار صامدا على الرغم من الخطاب التصعيدي المستمر وحشد القوات على كلا الجانبين. ويجب أن تمتنع جميع الأطراف عن اتخاذ أي خطوات يمكن أن تقوض وقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، أود أن أحث المجلس على إقناع جميع الأطراف الفاعلة بأن أي لجوء إلى العنف والترهيب لن يكون مقبولا وأنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة الليبية. ولن تؤدي تكتيكات التأخير الرامية إلى تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى إلا إلى تعميق الأزمة. ويساورني القلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ خطة عمل اللجنة لانسحاب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية. ويتعين على الأطراف الليبية التركيز مجددا على بدء عملية الانسحاب، بما يتماشى مع خطة العمل. ويواصل مراقبو وقف إطلاق النار التابعون للبعثة العمل من طرابلس في انتظار موافقة السلطات الليبية اللازمة لنشرهم في سرت. ولم يبلغوا عن أي انتهاكات لوقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

على الجبهة الاقتصادية، لا يزال الافتقار إلى المساءلة والشفافية والإنصاف في تخصيص الموارد سببا رئيسيا للتوترات. ولذلك، أرحب بتأكيد المجلس، في القرار ٢٦٥٦ (٢٠٢٢)، على أهمية إنشاء آلية يقودها الليبيون تجمع بين أصحاب المصلحة من جميع أنحاء البلد لتحديد أولويات الإنفاق وضمان إدارة عائدات النفط والغاز بشفافية وإنصاف تحت إشراف ليبي فعال. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، استأنف الرئيسان المشاركان للفريق العامل المعني بالمسائل الاقتصادية التابع للجنة المتابعة الدولية المعنية بليبيا مشاوراتهما واتفقا على الحاجة الملحة إلى دعم المبادرات ذات الصلة التي تتخذها المؤسسات الليبية ومساعدتها على مواءمة المقترحات المتعلقة بالآليات المؤقتة إلى أن يتم تشكيل حكومة منتخبة أو الاتفاق على ميزانية وطنية.

لا تزال حالة حقوق الإنسان في ليبيا مقلقة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا توثيق حالات اختفاء قسري واحتجاز تعسفي وسوء معاملة في مرافق الاحتجاز في جميع أنحاء البلد. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر، تفيد أنباء بأن عشرات المعتقلين في سجن معيتيقة بدأوا إضرابا عن الطعام احتجاجا على ظروف احتجازهم. وترفض السلطات إصدار شهادات احتجاز، مما يحول دون تلقي أفراد أسر المحتجزين لبدلاتهم ورواتبهم. ولا تزال انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين

وطالبي اللجوء مستمرة مع إفلات الجناة من العقاب. وأود أن أكرر التأكيد على مدى إلحاح إيجاد بدائل للاحتجاز تستند إلى الحقوق. وتواصل السلطات الليبية اعتراض سبيل المهاجرين واللاجئين الذين يحاولون عبور الجزء الأوسط من البحر الأبيض المتوسط انطلاقا من ليبيا وإجبارهم على النزول في ليبيا وإرسالهم إلى مراكز الاحتجاز حيث يعانون من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. ونكرر دعوتنا السلطات الليبية والبلدان المجاورة إلى الالتزام بالمعايير الدولية المتعلقة بممارسات البحث والإنقاذ الآمنة وضمان قدرة الأشخاص الذين يتم اعتراضهم على النزول في مكان آمن. وعلى الصعيد الإنساني، يسرني أن أبلغ عن انخفاض مستمر بنسبة ٥٧ في المائة في عدد النازحين داخليا في ليبيا منذ عام ٢٠٢٠، والذين يبلغ عددهم الآن ٧٨٧ ١٣٤ شخصا. وينبغي للسلطات الليبية تسريع جهودها لإيجاد حلول دائمة لجميع من لا يزالون نازحين داخليا.

ولا تزال النساء تشعر بالقلق إزاء قدرتهن على المشاركة بنشاط في الانتخابات المنتظرة، سواء كناخبات أو مرشحات. فالعنف ضد المرأة على الإنترنت آخذ في الازدياد. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا تدعم الجماعات النسائية في قيادة حملة موحدة ضد هذا النوع من العنف. وأدعو إلى بذل جهود متواصلة ومتسقة لتحسين حقوق المرأة وإدماج تدابير ذات الصلة في قوانين البلد. ويسعدني أن أشير إلى المشاركة النشطة والإيجابية للنساء والشباب في تفاعلاتي مع الليبيين على المستوى الشعبي.

وفي الأسابيع والشهور المقبلة، ستسعى البعثة إلى تسهيل إجراء محادثات بين الجهات الفاعلة المؤسسية الرئيسية في ليبيا كخطوة نحو التغلب على خلافاتها والمضي قدما نحو تنظيم انتخابات حرة ونزيهة. كما سنعزز تواصلنا مع الشرائح ذات الصلة من عامة المواطنين، حيث يجب سماع وجهات نظرهم المشروعة والتي سيكون لها أهمية قصوى في ضمان أن يتمكن البلد من إيجاد مخرج من الأزمة. ومن المرجح أن نحقق نتائج إيجابية من خلال الدعم والضغط المصاحبين لذلك من المجلس، على وجه الخصوص، ومن المجتمع الدولي ككل، الذي يتكلم بصوت واحد بتنسيق من الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد باتيلي على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته بشأن الحالة الراهنة في البلد. وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تأييدنا لجهود الوساطة التي يبذلها.

لا يزال الوضع في ليبيا متوترا للغاية. فعلى الرغم من الهدوء النسبي في الميدان، فإن الحالة الراهنة غير مستقرة للغاية. ومن الناحية الواقعية، لا نرى حتى الآن نهاية لفترة ازدواجية السلطة ولا توجد أي احتمالات لإجراء انتخابات شاملة للجميع على الصعيد الوطني أو لتوحيد أجهزة الحكومة. كما أن التقدم المحرز على المسار الدستوري متواضع جدا. وفي الوقت نفسه، وتحت ضغط المصالح المتباينة للجهات الفاعلة الخارجية، يهدد الوضع مرة أخرى بالخروج عن السيطرة. ونعتقد أن الحالة الراهنة في ليبيا تتطلب الاهتمام الكامل لمجلس الأمن بهذه المسألة، ولهذا السبب كان إصرارنا على عقد جلسة اليوم. وفي هذا المنعطف، تتمثل أولويتنا في الحفاظ على نظام وقف إطلاق النار وتيسير البحث عن تسوية بين الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في ليبيا. وبالنظر إلى التقارير الأخيرة المثيرة للقلق الواردة من طرابلس، فإن ذلك أمر ملح بشكل خاص. ونشدد على عدم مقبولية وضع عراقيل أمام عمل الحكومة ونحث القادة الليبيين على ممارسة ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ خطوات تصعيدية.

ونؤكد مجددا مقارباتنا فيما يتعلق بالقضاء على الوجود العسكري الأجنبي في ليبيا من خلال انسحاب منسق ومتوازن وتدريجي ومرحلي لجميع الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية، من دون استثناء، بهدف الحفاظ على توازن القوى ومنع التصعيد الذي قد ينجم عن حدوث فراغ أمني مفاجئ. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينسق مساعدته المقدمة لليبيين. وفي هذا الصدد، فإن بعثة الأمم المتحدة

للدعم في ليبيا هي أحد الوسطاء الرئيسيين. وينبغي ألا تكون لدى الجهات الفاعلة الرئيسية في ليبيا وجيرانها خطة مزدوجة.

إن أحد الأسباب الرئيسية للأزمة الليبية التي طال أمدها هو السياسة الثابتة لزملائنا الغربيين، الذين يتشدقون بالتزامهم بالتسوية السياسية في حين يواصلون استغلال الاضطرابات في ليبيا لمصالحهم الخاصة. ويلعب عامل الطاقة دورا مهما في هذا الصدد. ليس هناك من شك في حقيقة أن العواصم الغربية تولي اهتمامًا متزايدًا للهيدروكربونات الليبية واستخراجها ونقلها. علاوة على ذلك، تشتهر ليبيا بإنتاجها النفطي المنخفض التكلفة، والذي يتميز بجودة عالية ويقع بالقرب من الأسواق الأوروبية.

وليس من قبيل المصادفة أنه في كل تصريح يدلي به المسؤولون الغربيون بشأن ليبيا تذكر دائما أهمية الوصول بدون عوائق إلى الموارد الطبيعية الليبية بطريقة أو بأخرى، أو أن القوة القاهرة التي أعلنت هذا الصيف في عدد من حقول النفط الليبية أدت إلى رد فعل سلبي غير متناسب من هؤلاء المسؤولين أنفسهم.

لم يكن ذلك مفاجئًا، لأن هدف تحويل ليبيا إلى محطة وقود لتلبية احتياجات الطاقة لزملائنا الغربيين لم يُبتكر بالأمس ولكن في عام ٢٠١١، عندما دمرت الدولة الليبية نتيجة عدوان بلدان حلف شمال الأطلسي.

من الواضح أن الإدارة الأمريكية لا تزال تنظر إلى العملية السياسية في ليبيا من منظور مصالحها الاقتصادية الخاصة فحسب، بما في ذلك من خلال منع ارتفاع أسعار ما يسمى بالذهب الأسود. وعليه، فإن جهود واشنطن الرئيسية لا تهدف إلى تسوية حقيقية للأزمة الليبية، بل تهدف إلى الحفاظ على الوضع حتى لا تتدهور وتقوض إمدادات الطاقة من ذلك البلد الواقع في شمال أفريقيا إلى السوق الأوروبية. وبحسب فهم زملائنا الأمريكيين، هذه هي المهمة الرئيسية للسلطات الليبية.

وعلاوة على ذلك، لا يمكننا استبعاد وجود عدد من الاتفاقات التي أبرمت خلف الكواليس مع بلدان ثالثة بشأن تصدير النفط الليبي. وفي الأساس، لا تهتم واشنطن بمن يستخرج النفط أو على أي أسس قانونية يجري ذلك – إن هدفها النهائي هو إخراج روسيا من أسواق الطاقة العالمية. ويجري اتباع سياسة مماثلة فيما يتعلق بالبلدان الأخرى المنتجة للنفط في شمال أفريقيا والشرق الأوسط.

إن الاقتصاد الليبي يعتمد بأكثر من ٩٠ في المائة على صادرات النفط. ووفقا للمؤسسة الوطنية الليبية للنفط، فقد وصل إنتاج البلد من الهيدروكربون بالفعل إلى ١,٢ ملايين برميل يوميا، ويتوقع أن يرتفع إلى مليوني برميل يوميا. ويمكن لأكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا أن تزود ليبيا بأموال كافية لاستعادة سلطة البلد بسرعة.

مع ذلك، وفي سياق عدم الاستقرار السياسي والانقسام فيما بين المؤسسات المالية الرئيسية، فإن عائدات النفط تلك لا تدخل دائما في ميزانية البلد بل تبقى في حسابات في بنوك أجنبية. ومن المهم كفالة استخدام هذه الأموال لصالح الليبيين العاديين، بدلا من أن ينتهي بها الحال في جيوب عدد صغير من رجال الأعمال، بمن فيهم الأجانب.

غير أن هذا السيناريو لا يتناسب مع أولويات زملائنا الغربيين، ولهذا للأسف، ما زلنا نرى المكائد تحاك وراء الكواليس، وتشكيل كيانات مختلفة لا تتسم بالشفافية، وإثارة الانقسامات فيما بين الفاعلين السياسيين ومحاولات لفرض خيارات خارجية على الشعب الليبي.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص باتيلي على اقتطاع قدر من الوقت المخصص لمشاركته المهمة مع أصحاب المصلحة الليبيين لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم. وأرحب بمشاركته المستمرة مع جميع أصحاب المصلحة الليبيين، بمن فيهم النساء والشباب، في جميع أنحاء البلد.

وأود مرة أخرى أن أعرب عن دعم المملكة المتحدة للممثل الخاص باتيلي وجهوده الرامية إلى تنشيط العملية السياسية التي تشهد حالة جمود في ليبيا. لا يمكن تحقيق الاستقرار في ليبيا إلا من خلال عملية تيسرها الأمم المتحدة ويقودها الليبيون ويملكون زمامها وتفضي إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت ممكن. ويقع على

عاتق جميع الأطراف الليبية التزام بالعمل مع الممثل الخاص باتيلي لتحقيق ذلك وإجراء انتخابات لمصلحة الشعب الليبي.

ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بأن الجماعات المسلحة منعت اجتماعا للمجلس الأعلى للدولة في طرابلس أمس. وأي محاولة لعرقلة المؤسسات المدنية عن الاضطلاع بمسؤولياتها غير مقبولة.

وتؤكد المملكة المتحدة مجددا التزامنا بالعمل مع ليبيا وشركائنا الدوليين لضمان السلام والاستقرار والازدهار في ليبيا. لقد كان الاعتماد بالإجماع لتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة ١٢ شهراً دليلًا على الترحيب بدعم المجلس، وأتطلع إلى التواصل مع الممثل الخاص باتيلي مرة أخرى خلال جلسة المجلس المقرر عقدها الشهر المقبل.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أبدأ بشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته. مما شجع النرويج أنها رأت أنه تمكن من التشاور مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في جميع أنحاء ليبيا منذ وصوله إلى البلد. ورسالته إلى مختلف الأطراف بشأن أهمية الاتفاق على إطار دستوري لإجراء انتخابات حرة ونزيهة مهمة جدا، وندعو جميع الأطراف إلى التوصل إلى هذا الاتفاق في أقرب وقت ممكن. إن تحقيق إرادة الشعب الليبي أهم من تأمين المناصب والامتيازات الشخصية.

كما أن التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في عام ٢٠٢٠، بما في ذلك انسحاب المقاتلين الأجانب والمرتزقة والقوات الأجنبية، يكتسي أهمية قصوى لاستقرار ليبيا وأمن شعبها.

وأود أيضا أن أكرر الإعراب عن قلق النرويج العميق إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في ليبيا. يجب حماية ممثلي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. ولا يزال يساورنا قلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، وعمليات الاختطاف، وما أُبلغ عنه من استخدام التعذيب. وثمة حاجة ماسة إلى بذل جهود أكبر لوضع حد لتلك الانتهاكات والتجاوزات.

وختاما، أود أن أعرب مرة أخرى عن دعم النرويج الكامل لوجود الأمم المتحدة في ليبيا، وخاصة وجود الممثل الخاص باتيلي. وما زلنا نحث جميع الأطراف الفاعلة على المشاركة البناءة معه في العملية السياسية.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص باتيلي على ما قدمه من معلومات مستكملة هذا الصباح. ما فتئنا ندعم جهوده الرامية إلى التوصل إلى حل مستدام وسلمي تقوده ليبيا وتتولى زمامه للأزمة الحالية.

ونكرر دعواتنا للقادة الليبيين للاجتماع والاتفاق على أساس دستوري لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشاملة في أقرب وقت ممكن. يجب أن يكون الهدف النهائي هو تشكيل حكومة ليبية موحدة تخدم جميع الليبيين وتنهي الفترة الانتقالية التي طال أمدها.

ويشجعنا التزام الممثل الخاص باتباع نهج وعملية شاملين للجميع. ونواصل الحث على المشاركة الهادفة مع المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، وهو أمر ضروري للغاية في إطار السياق المقلق لتقلص مساحة المجتمع المدني في ليبيا.

ونرحب باجتماع اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ في سرت الشهر الماضي وبالاتفاق على إنشاء لجنة فرعية معنية بالجماعات المسلحة. ونكرر الدعوات إلى التنفيذ الكامل والعاجل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ والحفاظ على الهدوء السائد في الميدان.

وختاما، نرحب باعتماد تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالإجماع الشهر الماضي لمدة عام واحد، وهو ما كان خطوة حاسمة الأهمية تمكن الممثل الخاص من الاضطلاع بولايته في إطار من القدرة على التنبؤ والاستقرار. يتضمن القرار ٢٦٥٦ (٢٠٢٢) عناصر رئيسية، بما في ذلك بشأن مشاركة المرأة والمساءلة وحقوق الإنسان وحماية المدنيين.

يستحق الليبيون الدعم الجماعي من أعضاء مجلس الأمن حول هذه الطاولة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. ونشجع جميع الجهات الفاعلة على استخدام نفوذها ومساعيها الحميدة لتجنب تعميق التوترات بين الأطراف الليبية ووضع الليبيين في المقام الأول. ومن شأن تعيين الممثل الخاص باتيلي، مقترنا بالتجديد الموضوعي لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، أن يوفر لنا الفرصة والزخم لتحقيق ذلك.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص باتيلي على ما قدمه من معلومات مستكملة عن الحالة الراهنة في ليبيا. إننا نرحب بجهوده الرامية إلى إشراك جميع الأطراف في التوصل إلى اتفاق بشأن إطار دستوري لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وجدول زمني للإدلاء بالأصوات. وندعو جميع القادة الليبيين إلى المشاركة الفعالة في عملية تقود ليبيا إلى انتخابات حرة ونزيهة في أقرب وقت ممكن. ولا يوجد سبيل عملي آخر نحو حكومة موحدة. وفي الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات، من الضروري أن تواصل ليبيا إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام ٢٠٢٠، وخاصة الانسحاب الفوري لجميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة. ويجب على الجميع أن يلتزموا بالحد من التوترات التي يمكن أن تؤدي إلى تجدد العنف على نطاق واسع. ومن الضروري أيضا أن يتبنى قادة ليبيا آلية شفافة لإعداد قائمة تفصيلية بعائدات الدولة النفطية وتوزيع تلك الأموال لضمان استخدامها لصالح الشعب الليبي.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أرد على اتهامات الممثل الروسي في هذا الصباح. ترفض الولايات المتحدة الاتهامات بأن الوصول إلى احتياطيات النفط الليبية هو بطريقة أو بأخرى سبب المأزق السياسي في ليبيا اليوم. ونشعر بالفزع لأن عضوا في مجلس الأمن يشارك بنشاط في النزاع اليوم وينتهك ميثاق الأمم المتحدة بغزوه جارته واحتلالها، يواصل تحويل تركيز المجلس بنظريات مؤامرة لا أساس لها من الصحة. إنها ببساطة محاولة فاشلة لحماية نفسه من النقد المشروع. ويجب على قادة ليبيا أن يتحملوا مسؤولية تحقيق السلام المستدام والحوكمة الرشيدة، وفي نهاية المطاف، تحقيق الازدهار للشعب الليبي. والولايات المتحدة مستعدة لدعمهم.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على إحاطته وأرحب بالوفد الليبي في هذه الجلسة.

ترى البرازيل أن من المهم لمجلس الأمن أن يواصل إبقاء الحالة في ليبيا موضع تمحيص دقيق. وندرك أن الأعداد المتزايدة من جلسات المجلس ليست بالضرورة مفيدة لقدرتنا على الاضطلاع بمسؤوليتنا الجماعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولكن ينبغي أن نحرص على عدم توجيه رسالة تنم عن الإهمال فيما يتعلق بملفات معينة، وخاصة الملف الليبي، بينما نعطي بنودا أخرى مدرجة على جدول أعمال المجلس حيزا أكبر نسبيا. وتؤكد التوترات المتصاعدة أمس في طرابلس فيما يتعلق باجتماع للمجلس الأعلى للدولة أهمية رصد الحالة في ليبيا عن كثب. وسنركز ملاحظاتنا على جانب رئيسي واحد من جوانب الحالة في ليبيا، وهو نهج المجتمع الدولي تجاه البلد.

أولا وقبل كل شيء، أحاطت البرازيل علما باستعداد عدد من الجهات الفاعلة والبلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية للتعاون مع الأطراف المعنية الليبية في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار. ولذلك، نود أن نذكر المجلس بالدور الهام الذي يمكن أن تؤديه لجنة بناء السلام استجابة لطلب الليبيين تعبئة وتنسيق الجهود الدولية والنوايا الحسنة لصالح البلد. وفي ذلك الصدد، نود أيضا أن نبرز أهمية اتباع نهج متسق ومتكامل واستراتيجي لبناء السلام في ليبيا، مع الاحترام الكامل للسيادة الليبية وأولويات بناء السلام. وبالنظر إلى العلاقة الوثيقة بين الحالة في ليبيا ومنطقة الساحل، فضلا عن التعاون الحالي للمنطقة مع لجنة بناء السلام، فإننا نؤكد كذلك أهمية التنسيق الإقليمي، بما في ذلك بين بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبعثات الأمم المتحدة العاملة في منطقة الساحل ولجنة بناء السلام.

ومع ذلك، لم تكن المواقف الدولية تجاه ليبيا إيجابية بشكل موحد. بل على العكس من ذلك، يبدو أن بعض البلدان ظلت تؤجج خطر النزاع المسلح الذي طال أمده وهو ما نناقشه في المجلس منذ فترة طويلة. ونزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها وإعادة إدماجها

وانسحاب القوات الأجنبية وتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، على سبيل المثال لا الحصر، تشكل جميعها مجالات يمكن أن تشكل فيها الأعمال الأجنبية في الواقع عقبة أمام السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا عندما لا يتم تنفيذها تحت رعاية هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مثل لجنة بناء السلام. وينطبق الشيء نفسه على الجمود السياسي المستمر. ونكرر التأكيد على أن الانتقال السياسي في ليبيا يجب أن يقوده الليبيون ويملكون زمامه، بما في ذلك ما يتعلق باتفاق على أساس قانوني وجدول زمني للانتخابات. وفي الوقت نفسه، نقر بأن الاتحاد الأفريقي في وضع جيد يمكنه من مساعدة الأطراف المعنية الليبية في متابعة الحوار بين الليبيين، بما في ذلك المصالحة الوطنية المتحررة من التدخل بدافع المصالح الأجنبية.

ويجب على جميع البلدان أن تحترم احتراما كاملا سيادة ليبيا وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية. ويجب عليها أيضا أن تتقيد بالتدابير التي يأذن بها المجلس بموجب الفصل السابع من الميثاق. ولذلك، فإننا نكرر الشواغل بشأن فعالية حظر الأسلحة، الذي يبدو أن إخفاقاته هي نتيجة مباشرة للضغوط القائمة على المصالح السياسية الضيقة من خارج ليبيا. وينطبق الشيء نفسه على تجميد الأصول الليبية في الخارج، التي تتعارض إدارتها النشطة في البلدان الأجنبية مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

في الختام، نكرر التزامنا بالعمل من أجل تحقيق هدف الانتقال السياسي السلمي الذي يقوده الليبيون ويملكون زمامه حقاً، والذي نعتبره شرطا ضروريا للسلام والاستقرار في ليبيا، إلى جانب إحراز تقدم في القطاعين الأمني والاقتصادي، وكلها أمور ينبغي أن يتم قيادتها من داخل ليبيا، بمشاركة الأطراف المعنية الليبية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته.

لا تزال أولويات فرنسا فيما يتعلق بليبيا من دون تغيير. ولا يزال هدفنا هو تشكيل حكومة ليبية موحدة قادرة على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في جميع أنحاء البلد. ولليبيين الحق في الأمن والسيادة، ولذلك يجب تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار تنفيذا كاملا. وستواصل فرنسا، بالتنسيق مع الأمم المتحدة، دعم الحوار بين الجهات الأمنية الفاعلة في الشرق والغرب، بهدف تشكيل جيش ليبي موحد قادر على السيطرة على حدوده. وستواصل فرنسا أيضا المطالبة باحترام حظر الأسلحة وسحب كافة القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من الأراضي الليبية. ومن حق الليبيين اختيار قادتهم. وفي مواجهة التدخل الأجنبي، ثمة أهمية قصوى لوضع خريطة طريق سياسية جديدة وذات مصداقية لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة في جميع أنحاء ليبيا. وينبغي أن تتضمن ضمانات قوية، سياسية ومالية على السواء، لكفالة إجراء الانتخابات بفعالية. ولجميع الليبيين الحق في الرخاء. إن إعادة توزيع الدخل بشكل عادل وشفاف لصالح جميع السكان أمر بالغ الأهمية. وانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها المتَّجرون بالبشر وأعضاء الميليشيات في ليبيا مروعة. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب. ومن الضروري زيادة التعاون بين السلطات الليبية والمحكمة الجنائية الدولية. ورحبت فرنسا بالزيارة التي قام بها مؤخرا المدعي العام كريم خان إلى ليبيا.

ومن المنتظر أن يسهم اتخاذ المجلس في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر للقرار ٢٦٥٦ (٢٠٢٢)، بولاية قوية مدتها سنة واحدة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إسهاما بناء في جهود الوساطة التي يبذلها السيد باتيلي. وستواصل فرنسا دعمه في تلك الجهود بغية تحقيق الاستقرار في ليبيا وكفالة استقرارها ووحدتها.

السيد خوجة (ألبانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على ما قدمه من معلومات مستكملة عن الحالة على أرض الواقع وعلى جهوده النشطة. وتؤيد ألبانيا تأييدا تاما دوره الحاسم في الوساطة في ليبيا.

ويساور ألبانيا قلق بالغ إزاء الاستقطاب الشديد للجهات الفاعلة المشاركة في ليبيا. ويجب أن يظل تجنب تصعيد العنف وأي اشتباكات من الأولويات. وينبغي لجميع الأطراف أن تتحلى بالهدوء وضبط النفس وأن تلتزم التزاما حقيقيا بالوساطات التي تقودها الأمم المتحدة.

وتؤثر أزمة الشرعية الليبية التي طال أمدها على جميع المؤسسات الليبية وتحدد مسار التطورات. وقد حان الوقت لاستعادة الشرعية الديمقراطية من خلال الانتخابات – وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للبلد أن يمضي قدما.

لقد طال الانتظار لتنحي القيادات الليبية الخلافات السياسية جانبا، والانخراط في حوار جاد وتلبية أهم طلبات مواطنيهم: وهي التحضير لانتخابات حرة ونزيهة وموثوقة، وإجراء تلك الانتخابات. وتلك هي العقبة في المأزق الحالي التي لا تزال تقف في طريق أملنا في الغد. ويجب محاسبة الجهات الفاعلة الليبية التي تعرقل العملية السياسية لمجرد التشبث بالسلطة.

علينا ألا ننسى أن عدم الاستقرار في ليبيا ودور القوات الأجنبية والمرتزقة في البلد – التي ينبغي سحبها – لهما تداعيات خارج البلد. ومن الضروري أن تظل جميع الجهود الدولية لدعم عملية تحقيق الاستقرار التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها مرتكزة بقوة على القيادة القوية للأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام. ومع ذلك، يجب أن تبقى مفاتيح الأمور في أيدي القادة السياسيين الليبيين.

ونتفق مع تقييم الممثل الخاص للأمين العام بشأن تدهور حالة حقوق الإنسان، التي تؤثر على حرية التعبير وتعرقل المجتمع المدني. ويجب وقف حملات المضايقة ضد ممثلي المجتمع المدني، ولا بد من إطلاق سراح المعتقلين.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على الحاجة الملحة لتوصل جميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى اتفاق ووضع اللمسات الأخيرة على الإطار الدستوري والقانوني لإجراء الانتخابات. ليس هناك متسع من الوقت أمام أي شخص – فهناك فقط إضاعة للوقت أو تبديده. إن الشعب الليبي يستحق مستقبلا في بلد مستقر وحكومة موحدة قادرة على أداء دور في قيادة البلد نحو الاستقرار والأمن والازدهار، تقوم على مجتمع منفتح ومتماسك يستفيد فيه الجميع على قدم المساواة من الموارد الوطنية للبلد.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام عبد الله باتيلي على إحاطته اليوم.

لقد اجتمعنا بشكل شهري للاستماع إلى آخر المستجدات من الممثل الخاص للأمين العام. ومع ذلك، من دواعي القلق استمرار الجمود السياسي وعدم وجود اتفاق حتى الآن بين الأطراف على إطار دستوري لإجراء الانتخابات في ليبيا. وقد يهدد استمرار الجمود السياسي بتقويض المكاسب التي تحققت في ليبيا منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. ولذلك، فإن الأولوية العاجلة هي حل جميع المسائل المعلقة بشأن وضع إطار دستوري لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. إن إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن بطريقة حرة ونزيهة وشاملة للجميع وذات مصداقية ضرورة ملحة.

والتعبئة المتكررة للجماعات المسلحة والاشتباكات بينها توجه محور التركيز نحو المخاطر التي يشكلها استمرار وجود القوات الأجنبية والمرتزقة في ليبيا، وهو ما يعد انتهاكا لاتفاق وقف إطلاق النار الليبي لعام ٢٠٢٠ وقرارات مجلس الأمن. ولا تزال انتهاكات قرارات المجلس، ولا سيما أحكامها المتعلقة بحظر الأسلحة، مستمرة دون اعتبار للسلام والاستقرار في ليبيا والمنطقة. وبناء على ذلك، لاحظ فريق الخبراء المعني بليبيا التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) ما يلي:

”أما ما تبقى من التدريب الذي تقدمه تركيا إلى القوات الموالية لحكومة الوحدة الوطنية فهو عسكري أو بحري بطبيعته، ومن ثم فهو يشكل انتهاكا للفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١)“. (S/2022/427، الفقرة ٧٧)

وفي ضوء ذلك، نلاحظ أن تركيا وقعت اتفاقا عسكريا آخر في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر. وندعو الممثل الخاص للأمين العام إلى دراسة ما إذا كان ذلك الإجراء الذي اتخذته تركيا ينتهك الفقرة ٩ من القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) وإبلاغ المجلس بذلك.

لا نزال نشعر بالقلق إزاء عودة ظهور النشاط الإرهابي في ليبيا، ونكرر التأكيد على أنه يجب عدم السماح للجماعات الإرهابية والكيانات التابعة لها بالعمل بلا رادع في ليبيا. وبالنظر إلى حقيقة أن

الإرهاب النابع من ليبيا ستكون له حتما آثار تمتد إلى منطقة الساحل، فمن المهم بالتالي أن يتصدى له المجتمع الدولي في مرحلته الحالية بغية تجنب عواقبه الجانبية على القارة الأفريقية الأوسع نطاقا.

في الختام، يجب أن تكون العملية السياسية في ليبيا بقيادة ليبية ويتولى الليبيون زمامها بشكل كامل من دون إملاءات أو تدخل خارجي. والهند، من جانبها، لا تزال ملتزمة بدعم ليبيا والشعب الليبي في مسعاهما لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة)**:** نود بداية أن نتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص السيد عبد الله باتيلي على إحاطته الوافية. ونؤكد على دعم دولة الإمارات لمهامه ولجهود البعثة الأممية في ليبيا من أجل إيجاد حل دائم في ليبيا. كما نرحب بالسفير طاهر السني في جلسة اليوم.

وفي سياق مناقشة اليوم، نود أن نتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، لا بد للمجتمع الدولي أن يتبع نهجا موحدا يتماشى مع رغبة الليبيين في إيجاد حل ليبي – ليبي ويدعمهم في تحقيق ذلك. وعليه، من الضروري البناء على توافق المجلس ووحدته التي انعكست في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مؤخرا، مع النظر جديا في إعادة تفعيل المبادرات الأممية وخاصة مؤتمر برلين بحيث تشمل جميع الأطراف المعنية، وفي مقدمتهم الليبيين. وبالتزامن مع هذه الجهود، يجب مراعاة أن الممثل الخاص بحاجة إلى منحه الوقت والمساحة الكافية للعمل مع جميع الأطراف والشركاء في ليبيا للوصول إلى تسوية شاملة للقضية الليبية. ويعني هذا في الوقت الحالي أن يناقش مجلسنا الملف الليبي بالوتيرة التي وردت في القرار ٢٦٥٦ (٢٠٢٢)، وذلك لإعطاء الممثل الخاص الفرصة لاستكمال مساعيه الحميدة.

ثانيا، يجب استكمال الإجراءات اللازمة لحسم القاعدة الدستورية التي ستعقد على أساسها الانتخابات البرلمانية والرئاسية. ولا بد أيضا من اتخاذ الخطوات التنفيذية المطلوبة لإنجاز هذا الاستحقاق في أسرع وقت، وبما يلبي طموحات الشعب الليبي وينهي المراحل الانتقالية ويحقق الاستقرار السياسي المستدام.

ثالثا، نرحب بجهود الممثل الخاص في جمع أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ وعقد اجتماعهم الأخير في مدينة سرت. ونؤكد هنا على أهمية الحفاظ على الاتفاق الدائم لوقف إطلاق النار والالتزام بوقف التصعيد ومنع التحشيد العسكري. وندعو لاتخاذ خطوات ملموسة لتوحيد المؤسسات العسكرية، ونكرر دعوتنا لسحب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة، وذلك لضمان عدم تكرار الاشتباكات.

وختاما، تجدد دولة الإمارات دعمها للجهود الأممية والدولية لتحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في ليبيا بما يلبي تطلعات وآمال شعبها الشقيق.

السيد شنغ جيشنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*)**:** أشكر السيد باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته، وأرحب بالممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

لقد توقفت العملية السياسية في ليبيا منذ فترة، وأدى عدم الاستقرار وعدم اليقين على مختلف المستويات إلى تقويض الحالة الأمنية. ويتحتم على جميع الأطراف أن تظل هادئة، وأن تتقدم نحو حل سياسي، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يصعد التوترات وأن تحافظ على السلام الذي تحقق بشق الأنفس.

تؤدي اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ دورا مهما في الحفاظ على وقف إطلاق النار، من بين أمور أخرى. وترحب الصين بالاجتماع الذي عقدته اللجنة في سرت مؤخرا، وتشجع جميع الأطراف على مواصلة تعزيز اتصالاتها من خلال اللجنة بغية الحيلولة دون أي سوء فهم. ويتمثل توافق الآراء العام بين جميع الأطراف في أنه ينبغي استكمال الانتقال السياسي في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت الحالي، توصلت جميع الأطراف في ليبيا إلى توافق في الآراء بشأن معظم عناصر الإطار الدستوري المطلوب لإجراء

الانتخابات. وقد أشار مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة مؤخرا إلى أنهما سيستأنفان حوارهما. وتأمل الصين أن تتحول الإرادة السياسية لجميع الأطراف في ليبيا إلى إجراءات عملية، وأن يتم، من خلال المساعي الحميدة للأمم المتحدة وعلى أساس العمل المنجز حتى الآن، التوصل في أقرب وقت ممكن إلى اتفاق بشأن المسائل المعلقة فيما يتعلق بالإطار الدستوري للعملية الانتخابية، بغية تهيئة الظروف اللازمة لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

منذ تولي الممثل الخاص للأمين العام عبد الله باتيلي منصبه، عمل بنشاط لإجراء اتصالات مكثفة مع جميع الأطراف في ليبيا. وتأمل الصين أن يتحقق تقدم في العملية السياسية في أقرب وقت ممكن من خلال المساعي الحميدة للممثل الخاص. وتؤيد الصين اضطلاع جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي وغيرهما من المنظمات الإقليمية بدور بنَّاء في العملية السياسية في ليبيا.

إن التدخل الخارجي هو أحد الأسباب الرئيسية للأزمة التي طال أمدها في ليبيا. والتمسك بمبدأ تولي الليبيين للقيادة وامتلاكهم لزمام الأمور هو السبيل الوحيد أمام ليبيا لتحقيق السلام والاستقرار. ويجب على المجتمع الدولي أن يسلم مقاليد المسألة الليبية إلى الشعب الليبي وأن يتجنب فرض حلول خارجية. ويجب على جميع المقاتلين والمرتزقة الأجانب في ليبيا الانسحاب من البلد بأسرع ما يمكن بطريقة متوازنة ومنظمة تماشيا مع إرادة الشعب الليبي. وفي إطار تلك العملية، ينبغي للأطراف ذات الصلة مراعاة كامل شواغل البلدان المجاورة وتعزيز الاتصال والتشاور واتخاذ إجراءات إقليمية منسقة لمنع تزايد المخاطر الأمنية في المنطقة.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر الممثل الخاص عبد الله باتيلي على إحاطته. وقد أحطنا علما بنتائج اجتماعاته الأخيرة، ونؤكد مجددا دعمنا الكامل لما يبذله من جهود. وأرحب بالممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

بالنظر إلى عدم إحراز تقدم بشأن المسائل الرئيسية المعلقة المتصلة بتحقيق الاستقرار في ليبيا، لا سيما منذ تأجيل الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر الماضي، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في الظروف اللازمة للمساعدة بفعالية في إحلال السلام في البلد. وقد اتخذ المجلس، منذ بداية النزاع، مجموعة واسعة من التدابير، بما فيها الجزاءات وفرض حظر على الأسلحة ومنح أذون لتنفيذ عمليات لمكافحة الاتجار بالمهاجرين وعمليات نقل الأسلحة غير المشروعة، ضمن أمور أخرى. ومع إنشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في عام ٢٠١١، سعى مجلس الأمن أيضا إلى تيسير عملية سياسية تقودها الأطراف الليبية نفسها لإيجاد حل دائم للنزاع.

وعلى الرغم من هذه الخطوات المتخذة، تستمر الأسلحة والمقاتلون الأجانب في تأجيج العنف. ويغرق المهاجرون في البحر الأبيض المتوسط كل شهر ويعانون من الانتهاكات على أيدي الميليشيات والوكالات الحكومية.

ومن اللافت للنظر أيضا أن بعض المسؤولين عن عرقلة العملية السياسية تمكنوا من تعزيز مواقفهم إلى حد أنهم أصبحوا محاورين مقبولين من المجتمع الدولي. فنحن إذن أمام مفارقة: كوننا نعتمد في الخروج من المأزق السياسي الحالي، إلى حد كبير، على إرادة جهات فاعلة هي المستفيد الأكبر من الوضع الراهن.

ومما يثير القلق بوجه خاص التدخل غير المبرر في الشؤون الليبية من جانب مختلف البلدان، التي تستخدم الشراكات الانتهازية مع بعض الجهات الفاعلة السياسية الوطنية لتعزيز مصالحها الجيواستراتيجية. ونرى أن هذه المكائد تزيد من تشرذم البلد وتقوض فرص نجاح الممثل الخاص. ولذلك، ندعو جميع الدول ذات النفوذ فيما يتعلق بالنزاع الليبي إلى الامتناع عن الأعمال التي تتعارض مع قرارات مجلس الأمن وإقامة حوار متواصل مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ويكتسي التقيد الصارم بحظر الأسلحة أهمية خاصة.

وسيواصل بلدي الدفاع عن حق الشعب الليبي في تقرير مستقبله. وسعيا لتحقيق ذلك، من الضروري التوصل إلى اتفاقات تتيح تنظيم انتخابات عامة في أقرب وقت ممكن. ويجب أن تتيح العملية الانتخابية مشاركة جميع مكونات المجتمع الليبي في اتخاذ القرارات المتعلقة

بمستقبل البلد. وتكتسي المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والشباب، بصفتهم ناخبين و/أو مرشحين، أهمية حاسمة للمضي قدما نحو إرساء نظام سياسي أكثر شمولا.

أخيرا، إننا ندرك خطر التشرذم الإقليمي الذي يهدد ليبيا منذ عام ٢٠١١. ولذلك، نحث الجهات الفاعلة، بدعم من الممثل الخاص ومن خلال الحوار، على إيجاد وسيلة للتنظيم تعالج الشواغل الإقليمية المشروعة من دون المساس بوحدة البلد. وكما قلنا من قبل، فإن تحقيق وحدة ليبيا وازدهارها هو مفتاح أمن واستقرار المنطقة بأسرها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غانا.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم غابون وغانا وكينيا.

نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد عبد الله باتيلي على إحاطته. ونرحب بمشاركة السفير طاهر السني، الممثل الدائم لليبيا.

عندما اجتمع مجلس الأمن في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر للاستماع إلى إحاطة عن الحالة في ليبيا (انظر S/PV.9162)، رحبنا بما يوفره التجديد الموضوعي لولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لمدة عام كامل من استقرار وحيز للعمل يتيحان للممثل الخاص للأمين العام المشاركة بصورة مجدية في عملية السلام. ورحبنا أيضا في وقت لاحق بطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ القرار ٢٦٥٦ (٢٠٢٢) كل ٦٠ يوما. ولا نزال نرى أنه سيكون من الأجدى أن نتيح حيزا كافيا للممثل الخاص للأمين العام للانخراط بقوة في عملية السلام. ومن شأن تقديم إحاطة عن مجريات هذه العملية أن يساعدنا بعد ذلك في إجراء مناقشة أكثر فعالية بشأن الحالة في ليبيا.

وبالرغم من ذلك، فإننا نقدر المعلومات المستكملة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام اليوم ونشجع جهوده المستمرة للتواصل مع جميع الأطراف وأصحاب المصلحة ومساعدتهم في توحيد التزامهم وعملهم من أجل تحقيق السلام في ليبيا.

ونقر بحجم العمل الذي ينتظرنا في ضوء استمرار حالة الجمود السياسي. وإلى جانب استمرار جهود الوساطة، نحث على مراعاة الحوار الوطني والمصالحة الوطنية الجامعة والشاملة في جميع مراحل عملية السلام. ويظل الاتحاد الأفريقي وحكومات دولنا على أهبة الاستعداد لدعم ليبيا في ذلك الصدد.

يشعر الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بالقلق إزاء تكرار اندلاع أعمال العنف بين الجماعات المسلحة المتناحرة في طرابلس وفي محيطها، والتي تظل تتسبب في مقتل وإصابة الكثير من الناس. وندعو جميع الجماعات المسلحة إلى وقف العنف، لا سيما داخل مناطق إقامة المدنيين ونشاطاتهم. وندعو أيضا جميع القادة الليبيين، لا سيما الذين تخضع الجماعات المسلحة لسيطرتهم، إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في تصريحاتهم التي تؤثر على سلوك تلك الجماعات المسلحة.

وتشكل القوات الأجنبية والمقاتلون الأجانب، فضلا عن المرتزقة، في ليبيا أحد العوامل الرئيسية التي تساهم في المواجهات بين الميليشيات المسلحة. واستمرار وجودهم في ليبيا هو انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرار ٢٦٥٦ (٢٠٢٢). هذا علاوة على أنهم يظلون يشكّلون تهديدا أمنيا خطيرا للدول المجاورة ومنطقة الساحل.

ولذلك، نطالب بانسحابهم فورا. ونشدد أيضا على أن هذا الانسحاب ينبغي أن يكون بالتنسيق الوثيق مع الدول المجاورة وأن تصاحبه عملية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لمنع تصدير النزاع إلى المنطقة. وفي ذلك الصدد، نؤيد التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ وخطة عمل اللجنة العسكرية المشتركة ٥+٥ المعتمدة في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١.

ونحث القادة السياسيين والشعب الليبي على أن يدركوا أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع. ومن الأهمية بمكان أن يلتزموا بالعملية السياسية التي يجب أن تكفل مشاركة جميع الفئات المعنية في المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب، مشاركة مجدية.

ونشجع استمرار الحوار لتذليل جميع العقبات التي تحول دون إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، على النحو الذي يريده الليبيون، من أجل تشكيل حكومة موحدة وذات مصداقية ينتخبها الشعب على

النحو الواجب. ولا يمكن إجراء هذه الانتخابات إلا على أساس دستوري متين. ولذلك، نحث الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين، الذين يعملون من خلال المنظمة، على تقديم الدعم الفني لوضع الإطار الدستوري.

ونشجع بذل جهود مماثلة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ليبيا من خلال إعادة توحيد المؤسسات الاقتصادية. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لكفالة حماية قطاع النفط، بوصفه الدعامة الاقتصادية الأساسية لليبيا، من التدخل السياسي والأجنبي غير المبرر.

لقد عُقدت جلستنا في تشرين الأول/أكتوبر بعد أن جرفت المياه بشكل مروع جثث ١٥ مهاجرا إلى ساحل صبراتة. ولا نزال نستيقظ على زيادة مطردة في عدد المهاجرين الأفارقة الذين يواجهون فظائع لا توصف أثناء عبورهم البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا. وفي هذا الشهر وحده، تقطعت السبل بنحو ٦٠٠ مهاجر في البحر الأبيض المتوسط لمدة أسبوعين في سفن البحث والإنقاذ. ومن بين هؤلاء أطفال يسافرون بمفردهم ومرضى، ومع ذلك تمنعهم بعض الحكومات الأوروبية من النزول إلى البرّ.

وفي حين يجري إبعاد الأشخاص الضعفاء عن الحدود، باتت هناك شهية متزايدة لتمويل البرامج الأفريقية لإدارة الحدود والهجرة دون وجود نظم مساءلة مقابلة. كما أن قنوات تبادل المعلومات دعماً لهذا التعاون تفتقر أيضاً إلى الشفافية. وندعو الأمم المتحدة إلى رصد أوثق للموارد وقنوات المعلومات المستخدمة في ذلك الصدد، وسنتوقع مزيداً من المعلومات اللازمة لمعالجة تلك المسألة على نحو أفضل.

ونكرر مطالبتنا بمعاملة اللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء بكرامة باعتبار ذلك شرطاً أساسياً من شروط القانون الدولي وأمراً متسقاً مع دعواتنا في جميع حالات النزاع الأخرى في جميع أنحاء العالم.

وأخيراً، نؤكد من جديد احترامنا لسلامة أراضي ليبيا وسيادتها ودعمنا لعملية سلام يقودها الليبيون حقاً ويملكون زمامها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيساً للمجلس.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد السنّي (ليبيا)**:** السيد الرئيس، في البداية أود أن أثني على حسن إدارتكم لجلسات المجلس لهذا الشهر، كما نشكر السيد عبد الله باتيلي على إحاطته، ونرحّب بزياراته العديدة التي يقوم بها هذه الأيام في ليبيا ولقاءاته مع عديد الأطراف والاستماع لهم.

في حقيقة الأمر، لم تمض سوى ثلاثة أسابيع أو أقل على آخر إحاطة حول ليبيا (انظر S/PV.9162)، وأيام قليلة مرت على إحاطة المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية (انظر S/PV.9187). لذلك ليس لدينا الكثير للحديث عنه أو تطورات جديدة للوضع السياسي الراهن يمكن ذكرها، وبسبب ذلك ستكون مداخلتي اليوم مختصرة.

ونذكّركم بأن الليبيين ملّوا كثرة هذه الجلسات وكثرة البيانات دون الوصول إلى نتائج فاعلة، حتى أصبح البعض يصفها بنشرات إخبارية تقدم بعض الإحاطات وبعض التحليلات السياسية ولكن دون تقديم الحل. ونتمنى أن يتغير ذلك قريباً.

لقد استمعنا لإحاطة السيد باتيلي وبيانات هذا المجلس والتي تؤكد جميعها على ضرورة العمل وبسرعة للخروج من الجمود الحالي والوضع السياسي المتأزم في بلدي. وفي هذا السياق، نعيد ونكرر أهمية أن يحترم مجلس الأمن والمجتمع الدولي صوت الشعب الليبي ورغبته في إنهاء الصراع الدائر وتحقيق الاستقرار. وكما ذكرنا في معظم بياناتنا السابقة، فإن الحل في ليبيا يقتضي العمل على النقاط الأربع الآتية وبشكل موازٍ:

أولاً، إيقاف كافة أشكال التدخل الخارجي المباشر وغير المباشر في الشأن الليبي، فهذه التدخلات عمّقت حالة الانقسام والتشتت التي تعيشها بلادي، وكما رأينا أصبحت عدة دول تفضّل لنا الحلول على هواها. ولهؤلاء نقول اتركوا قيادة الحل وملكيتها لتكون فعلاً خالصة لليبيين، واحترموا المبادرات الوطنية للحل.

ثانياً، ضرورة إنهاء التواجد الأجنبي على الأراضي الليبية بكافة أنواعه ومسمياته، وإنهاء جميع أنواع المجموعات المسلحة والمليشيات

الخارجة عن القانون، ودعم اللجنة العسكرية المشتركة لتكون نواة لبناء جيش ليبيا الموحد تحت قيادة مدنية واحتكار الدولة للسلاح.

ثالثاً، دعم الجهود الوطنية للخروج من دائرة الصراع من خلال مصالحة وطنية حقيقة وشاملة، مصالحة تحقق لليبيين الاستقرار والازدهار وإعادة بناء الثقة بين جميع أبناء الوطن بمختلف توجهاتهم وانتماءاتهم.

رابعاً، عدم تكرار أخطاء الماضي وتوقع نتائج مختلفة، والاستجابة لرغبة الشعب الليبي الذي يريد إنهاء كافة المراحل الانتقالية وكافة الأجسام السياسية الحالية، وذلك يبدأ بدعم جهود التوافق على القاعدة الدستورية والقوانين الانتخابية التي تضمن عدم الإقصاء أو التهميش، لإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن وتسخير كل الإمكانات لتحقيق ذلك.

فكما أكدنا مراراً، إن الانتخابات وحدها ليست الحل النهائي للأزمة ولكنها إحدى أهم المسارات التي يمكن بها تفتيت الأزمة الراهنة وإنهاء صراع الشرعيات، حتى نلتفت بعدها لإيجاد حلول جذرية لباقي التحديات المتراكمة منذ سنوات، ومن أهمها الفصل بين السلطات والتوزيع العادل للثروات وتحقيق الاستقرار الأمني والعسكري على كامل التراب الليبي.

في الختام، نؤكد مجدداً أنه لا حل عسكري للأزمة الليبية، وندعو الجميع لدعم هذه الاستحقاقات التي ذكرناها سابقاً، وأن تكون هناك خطوات متسارعة خلال الفترة المقبلة من أجل دعم صوت المواطن والإرادة الوطنية للحل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.